

سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (*)

عقيل سعيد محفوض (***)

مدير للتعاون الدولي، وزارة التعليم العالي - سورية.

يتناول هذا البحث دراسة العلاقات بين سورية وتركيا: عوامل التجاذب وعوامل التنافر، بصورة تتأسس على مكوّنات رئيسية تخصّ الجانب المنهجي والتاريخي، والإمكانات الداخلية، والسياسات الخارجية، والواقع الراهن، وأخيراً احتمالات المستقبل.

تعتبر دراسة العلاقات بين سورية وتركيا منطلقاً إلى دراسة علاقاتهما الإقليمية (والدولية). وفي ضوء زيادة التفاعلات البينية للدولتين، والبروز الواضح لكلّ منهما في موقع مهم على جدول أولويات السياسات الخارجية (والداخلية) لدى الآخر، فإن تناول هذه العلاقات بالبحث الأكاديمي يبدو أكثر إلحاحاً من الجوانب العلمية والسياسية.

وعلى هذا، فإن مقتضيات البحث تتداخل أكاديمياً وسياسياً، كما تتداخل تكويناته ومفرداته، سواء في ما يخصّ الدولتين معاً أو كلاً منهما على حدة، أو ما يخص الماضي والحاضر والمستقبل، أو ما يخص القضايا الرئيسية والفرعية بينهما.

وقد تركزَ اهتمامُ سورية وتركيا في الشؤون الإقليمية والدولية على دائرتي نشاط رئيسيتين، هما بالنسبة إلى الأولى: المنطقة العربية وما يرتبط بالصراع مع إسرائيل، وإلى الثانية: أوروبا - الولايات المتحدة. ولم تكن علاقاتهما على هذا الصعيد مستقرة. وقد شكّل ذلك عاملاً مضافاً خلال العقود الماضية لهواجس سورية تجاه إسرائيل، وأيضاً هواجس تركيا تجاه تحديات التكوين الداخلي والأمن القومي.

وترى الدولتان نفسيهما في قلب صراعات الإقليم، وتعملان على إعادة قراءة وتعريف

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) من مؤلفاته: السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي: دراسة تحليلية (١٩٩٦). البريد الإلكتروني: hani.arch@gmail.com.

خريطة القوى والتحالفات فيه بما يمكنهما من التعامل والتفاعل معه بكيفية يفترض بها أن تحقق لكلٍّ منهما برنامجها الوطني والقومي. وهذا يعني أن اتجاهات السياسة السورية والتركية وتحولاتها بصدد القضايا الإقليمية والعلاقات مع دول الجوار، سوف تكون بوجه عام جزءاً من فرص (أو قيود) كبيرة أو توافقات (أو منافسات) لتعظيم المكاسب في الشرق الأوسط. وهذا هو محور دراستنا حول عوامل التنافر وعوامل التجاذب في العلاقات بين سورية وتركيا.

أولاً: خلفية تاريخية

مرّت العلاقات السورية - التركية، تاريخياً بمراحل وتحولات عديدة، بدأت بالنسبة إلى الدراسة بـ «اللحظة السلجوقية»، وصولاً إلى «اللحظة العثمانية»، ومن ثم «اللحظة الجمهورية» الراهنة. وقد عدّ دخول السلطان سليم إلى سورية نقطة تحول خطيرة، تشبه - من حيث النتائج الموضوعية - دخول السلاجقة إلى بغداد. وقد اتبع النظام العثماني آليات اختراق وتغلغل دينية واجتماعية واقتصادية... إلخ، كما أن سيطرته جعلت سورية على هامش النظام الاقتصادي العالمي (آنذاك)، وأدت إلى عزلها (وجوارها) عن المجال الآسيوي شرقاً، وهو ما طبع السياسة السورية (والعربية) حتى الآن. كما أصبحت آليات «المسألة الشرقية» واحدة من «حتميات» السياسة الدولية في المنطقة.

**شكل اتفاق أضنة (١٩٩٨)
«نقطة تحول» في مسار
العلاقات بين سورية وتركيا، إذ
ساعد على «تفكيك» عدد من
عقد الحرب الباردة بينهما.**

والواقع أن بروز تكوينات سياسية جديدة: سورية (عام ١٩١٨)، وتركيا (عام ١٩٢٣) كان بداية محتملة لعلاقات تقوم على أسس جديدة، في مواجهة السياسات الكولونيالية الفرنسية (والأوروبية) في المنطقة. إلا أن تداعيات الحرب

العالمية الأولى أعاد التفاعلات بين تركيا وفرنسا (كدولة انتداب على سورية)، واتفق الطرفان على ترسيم الحدود، وسلخا بالتدريج أراضي ضمت الحزام الشمالي لسورية منذ ذلك الحين وحتى العام ١٩٣٩.

وقد دخلت العلاقات البينية بعد ذلك - وحتى نهاية تسعينيات القرن العشرين - مرحلة من التوتر متفاوتة الحدة، زادت فيها الهواجس والمخاوف المتبادلة. والواقع أن سورية اندمجت تدريجياً في الإطار التحالفي والردعي المفروض على المنطقة في إطار نظام عالمي ثنائي القطبية، وأصبحت الحدود السورية - التركية واحدة من «حدود» الحرب الباردة. وتركزت نقاط الخلاف والتوتر الشديد بين الطرفين حول: المياه، والأكراد، ومستقبل العراق، والعلاقات مع الولايات المتحدة، وإسرائيل، والسياسات الإقليمية... إلخ.

والواقع أن اتفاق أضنة الأمني (عام ١٩٩٨) شكل «نقطة تحول» رئيسية في مسار العلاقات بين سورية وتركيا، التي تحولت من ذروة التوتر إلى «نقطة تقارب» تدريجي، ثم متسارع، وصولاً إلى الدخول في «حوار استراتيجي» كان من نتائجه «تفكيك» عدد من عقد الحرب الباردة بينهما، وكذلك عقد وأزمات الحرب المائتة والمسألة الكردية، ومن ثم الدخول في

اتفاقات اقتصادية وإعلامية وثقافية وتعليمية وسياحية... إلخ، في إطار تقارب سياسي واسع الطيف يمكن عدّه بقدر من الحيطة والحذر «تحالفاً استراتيجياً»، وهو ما يستشف من متابعة الخطاب السياسي السوري، على الأقل.

وقد لعبت تركيا دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل التي جرت في اسطنبول في عام ٢٠٠٨. وأثار موقفها الإعلامي والسياسي مما جرى في قطاع غزة خلال الحرب الإسرائيلية عليه (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) توقعات بأن تتجه تركيا إلى تغيير كبير في رؤيتها وتعاطيهما السياسي في المنطقة، وأن تقوم بخطوات فعلية تنعكس على علاقاتها المتعددة الأبعاد مع إسرائيل.

ويبدو الاهتمام المتزايد بالدراسات العثمانية في المنطقة العربية (وتركيا نفسها) موضع تساؤل، وهو على الرغم من تبريراته العديدة، إلا أن بعض تجلياته في المنطقة العربية والإسلامية ربما اكتسب طابعاً «اعتذارياً» و«تبجيلياً»، وأحياناً «إسلاموياً» بالمعنى الثقافي، وأحياناً بالمعنى السياسي، وهو ما ساهم في طرح تساؤلات أو هواجس حول أبعاده الأيديولوجية (والعلمية).

وما يصحّ على الدراسات العثمانية، لجهة تركيز العديد من الجهود العلمية والأكاديمية عليها، قد لا يصحّ كثيراً على الدراسات حول تركيا الجمهورية، التي يعتمد كثير منها على «التغطيات» و«المسوح» الإعلامية (والسياسية)، وهو ما ينسحب بصورة أو أخرى على عدد من الكتابات حول العلاقات الإقليمية لتركيا، وخاصةً منها علاقاتها مع المنطقة العربية.

ثانياً: البيئة الدولية: عوامل التجاذب وعوامل التنافر

تحيط البيئة الدولية والإقليمية (فضلاً على المحلية) ظواهر العلاقات الدولية بعدد كبير من المتغيّرات والمؤثرات التي تدفعها باتجاه حالة أو وضع يعينه بين الوحدات الدولية. وقد تُشكّل المتغيّرات والمؤثرات تلك حوافز باتجاه «تعريف» أو «إعادة تعريف» الظاهرة على أنها تمثل فرصاً إيجابية أو تنطوي على مخاطر سلبية، وهو ما تحدده الثنائية المفاهيمية: «فرص - مخاطر» أو «تجاذب - تنافر».

بهذا المعنى تستخدم الدراسة مفهوم «التجاذب - التنافر»، وفق المستويات التي ذكرنا: البيئة العالمية، والبيئة الإقليمية، والبيئة الثنائية أو البينية، والبيئة الدولية أو الداخلية.

١ - عوامل التجاذب

يحضر النظام العالمي بقوة في تحديد السياسات الداخلية والخارجية للدول، كما أن قمته شكّلت البيئة الإطارية للعمل السياسي لمختلف الدول، كما أنه يضع حدوداً عليا (وحدوداً دنيا) للسياسات الخارجية للدولتين.

أ - الجغرافيا السياسية: أعادت التغيّرات العالمية الاعتبار إلى «العامل الجغرافي» في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، وثمة في تركيا من يعتبر أن التغيّرات الدولية أكسبتها فرصة تشكيل

نفوذ سياسي في آسيا الوسطى - جنوب القفقاس. كما أن السوريين افترضوا أن تفكيك «تابو» الحدود السياسية ربما يساهم في خلق فرص تكامل عابر للدولة القطرية (على المستوى العربي).

ويمكن أيضاً تحديد إيجابية ذلك في أنه يجدد النظر لتركيا بكيفية «أقل اندماجاً» بالغرب. وفي ما يخص سورية أيضاً، فثمة فرصة لفك الارتباط بين الجغرافيا والأمن (الجغرافيا لا تحقق الأمن) في التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل. وأما في المحاور الأخرى الخاصة بالعلاقة مع تركيا، فلم تطرأ تغيّرات جوهريّة بصدد لواء إسكندرونة مثلاً، ولكن حصل تقدم مهم في موضوع أمن الحدود و«نفاذيتها».

ب - القومية: تشتمل القومية على ما يمكننا اعتباره عنصر جذب ونبذ في السياسة الدولية، وبمنظرة إلى بعض الخيارات سنتمكن من تناول الظاهرة القومية بكيفية تساعد على «حلحلة» بعض محدّدات التشكل القومي بين سورية وتركيا، وخاصةً في ما يتعلق بفتح ملف ذلك التشكّل القومي، وبروز بدائل أو تداعيات على صعيد المسألة الكردية، ومستقبل العراق. كما أن الدولتين لم تُثيرا تجاه بعضهما البعض ظواهر «الإحياء الإثني» والروابط والوشائج ما دون الدولة.

ج - القوة: تعرّض نسق القوة العالمي لتغيّرات عميقة، وخاصةً بالمعنى السياسي والعسكري. ويمكن النظر إليه على أنه يقدم فرصاً في البيئة الدولية لسورية وتركيا تكون لها تداعياتها الإيجابية على العلاقات البينية، إذ تتنافس الدول الكبرى على تصدير السلاح، وخاصة إلى مناطق التوتر والنزاع في العالم، وهذا يخلق فرصاً أفضل لطالبيه من أجل تأمين كفايتهم الدفاعية.

وبصدد القوة، فلعلها أُمست أكثر انضباطاً، كما أُمسى التفكير بالحرب أمراً مستبعداً عملياً، نظراً إلى تحديد المكاسب المحتملة والتكلفة المرتفعة. وهكذا، فإن الدولتين تتعاملان مع بيئة دولية تحفز - من منظور معيّن - على إعادة النظر في مفردات الخطاب والسلوك السياسي المتبادل بكيفية أكثر انسجاماً، وأقدر على تجاوز عقد السياسة الراهنة بينهما.

د - الاعتماد المتبادل: تتقارب الرؤى السورية والتركية إلى النظام العالمي باعتبارهما من الدول النامية الساعية إلى تحقيق مكانة سياسية بالاعتماد على الموارد والإمكانات القابلة للنماء ذاتياً، وبفعل المساعدة الخارجية. وهذا ما تدركه سورية وتركيا وتهتمان به إلى أبعد مدى، وذلك استجابةً لتحديات العولمة السياسية بالدرجة الأولى، والاقتصادية بالدرجة الثانية. كما تهتمان مجدداً بالنظر إلى مفردات السياسة البينية، وبتوسيع جدول الأعمال أو بالاشتغال على قضايا جديدة تكون بديلاً من القضايا الأمنية أو مسابرةً لها.

٢ - عوامل التنافر

يبدو النظام العالمي منظوراً إليه من الجانبين السوري والتركي مختلفاً أشد الاختلاف، ويصعب كثيراً جداً أن نجد تطابقاً جدياً في الرؤية حول قضاياها الأساسية بين الطرفين. وقد وقفت الدولتان أمام حالة من «عدم اليقين»، إذ فقدت سورية حليفها الاستراتيجي، كما فقدت تركيا الأهمية النسبية لموقعها الجيوبولوتيكي المحاذي للاتحاد السوفياتي (السابق).

أ - الجغرافيا السياسية: غير أن جغرافيا الشرق الأوسط تحرّرت (جزئياً) من ثقل التوازن الدولي ومبدأ قدسية الحدود، وأصبح بالإمكان، مثلاً، بالنسبة إلى تركيا الحديث عن المجال الحيوي العثماني والرابطة الطورانية، وكذلك بالنسبة إلى سورية لجهة التفكير في المجال الإقليمي العربي، والجوار السياسي (إيران واليونان وقبرص وأرمينيا)، والنظر في مسائل الحدود والتشكل الجغرافي الدولتي للمنطقة. وأعاد ذلك إلى دائرة الاهتمام مشكلات لواء إسكندرونة والموصل ومناطق التخوم وترسيم الحدود، وتفكّك الدول المتعددة القوميات، والثورات الإثنية (في كردستان مثلاً) المرتبطة بمطالب جغرافية وثقافية وحقوق تاريخية.

ب - القومية: أدت «الثورة الإثنية» و«الثورة الكونية»، وهما ظاهرتان متعاكستان ومستمرتان، إلى فتح ملف التشكّل القومي، وهو ما بدا واضحاً في حالتي الأكراد والإسلام السياسي. وينسحب ذلك على التشكّلات القبلية والعشائرية والجهوية والمناطقية... إلخ. ويمكن اعتبار البيئة الإقليمية والداخلية لسورية وتركيا بيئة موائمة - وإن بشكل متفاوت - لهذه الحالات من النشاط «الوشائجي» المجتمعي والسياسي.

ج - القوة: تعتمد تركيا في الإمداد العسكري (ومواجهة مصادر التهديد) على الولايات المتحدة ودول أخرى، مثل ألمانيا وإسرائيل، إلا أن تلك الأطراف تسعى في الوقت نفسه إلى ضبط مستوى القوة العسكرية لدى تركيا. وفي نسق القوة الراهن تنقلص خيارات التسلح والإمداد الأمني لسورية، وتزداد أعباؤها الأمنية، و«تتقلص» فرص الإسناد الأمني والتسلح.

د - الاعتماد المتبادل: تتحدّد آليات الاعتماد المتبادل (الذي ينطوي في هذه الحالة على مضامين الاختراق والتبعية) بتغيير جدول أعمال القمة الدولية ليشمل القضايا الكبرى، وخاصةً الاقتصادية منها. وهكذا يتواصل إدماج تركيا في الاقتصاد العالمي إدماجاً هامشياً، كما أن تقدّم مسيرتها الأوروبية دونه عقبات عديدة، وهو رهن بإرادات الأطراف الكبرى (والمجاورة).

وينسحب ذلك على إدماج سورية في الاقتصاد الدولي إدماجاً هامشياً أيضاً. وقد يكون ذلك «الإدماج» تحقيقاً لأهداف سياسية، ولا سيما أن العلاقات الاقتصادية تبقى «مخمورة» بالسياسة التي قد تستهدف «احتواءها»، وليس تحقيق تنمية فعلية واعتماداً متبادلاً.

يختلف النظر إلى الظواهر الدولية الراهنة، كما يستمر افتراق سبل واتجاهات السياسة الخارجية وذهنية صنع القرار والمأمول السياسي، ويتوافق ذلك مع مجموعة من المنافسات بين سورية وتركيا تدفع بعلاقاتهما إلى التنافر بكيفية أو أخرى. فالدولتان تتنافسان على موقع أفضل في الترتيب الإقليمي والدولي، كما تعملان على تثبيت الأهمية الاستراتيجية، ومواصلة سياساتهما في ما يتعلق بالقضايا «التاريخية» بينهما.

ثالثاً: البيئة الإقليمية: عوامل التجاذب وعوامل التنافر

تعتبر البيئة الإقليمية للدراسة (النظام الإقليمي) من أكثر المناطق اضطراباً وتداخلاً مع النظام العالمي، ويصعب إخضاعها بصورة مستمرة للنظام العالمي أو لإدارة القوى المهيمنة فيه.

١ - عوامل التجاذب

نركّز هنا على قراءة التأثير التقاربي للبيئة الإقليمية في العلاقات السورية - التركية، إلا أن قراءة تلك الظواهر وتحليلها ليس محكوماً بإرادة قصدية، وإنما بحركية الظواهر نفسها التي تدفع من حيث النتيجة إلى التقارب، ولأن الدولتين تنظران إليها على هذا النحو.

أ - الجغرافيا السياسية: تشكّلت سورية وتركيا الحديثتان في مجال جغرافي وتاريخي وثقافي متقارب، وقد قارب ذلك ما أمكن بين الأطراف، أو هو قلّل من مخاطر التوتر. كما أن العداء لإسرائيل (والغرب)، ربما كان يُقَرَّب سيكولوجياً بين الشعوب في المنطقة العربية وتركيا، فضلاً على أن الدولتين سورية وتركيا تأكدتا من أهميتهما الاستراتيجية بعدما درج كلام كثير عن تضاول تلك الأهمية، وخاصة بالنسبة إلى تركيا.

تشعر تركيا بتفوق نسبي في المعيار القومي نظراً إلى صعوبة التضامن العربي مع سورية (في نزاعها مع تركيا) بينما تدرك سورية هشاشة النسيج الإثني في تركيا وقابليته للتفكك.

وركّزت التغيّرات الإقليمية على «احترام» الحدود السياسية للدول، وتأكيد شرعية الدول الراهنة. وقد ساهمت الرؤى الجديدة للجغرافيا في خلق مزيد من الاستعداد لـ «حلحلة» مشكلات الحدود العالقة وضبط المشكلات الكامنة على الصعيد الإقليمي.

ب - القومية: لقد «ضبطت» التغيّرات الكونية والإقليمية النزعات اليوتوبية للقومية والسياسات التوحيدية في الإقليم، و«انكفأت» أيديولوجية التوحيد العابرة للدولة، سواء عربياً أو تركيا أو إيرانياً أو إسرائيلياً (أو حتى كردياً)، لصالح «شرعنة» الدولة الراهنة.

ويتوافق ذلك مع بروز التيار الإسلامي قوةً محرّكة لـ «الشارع السياسي»، وأحياناً بديلاً جذرياً وعنيفاً عن الطبقة السياسية الحاكمة. ولذا، فإن الدول تجهد لاحتوائه من خلال اتباع سياسة جمعية، وليس اتفاقية بالضرورة.

وتنشغل الدول بنزاعات داخلية: وشائعية، وجهوية، وطائفية، وعشائرية... إلخ، تسبب قلقاً مقيماً ومخاوف بصدد مستقبل الدول والسلطات الراهنة. وهذا يساهم في التقليل من السياسات التدخلية للدول، ويكرّس الشرعية الدولية الراهنة، ويهدئ أو يقارب بين السياسات الإقليمية والثنائية لسورية وتركيا.

ج - القوة: يتسع طيف القوة في المنطقة على رغم تركّزه النسبي لدى دول بعينها، خاصة تلك القادرة على التزوّد بالسلاح، إما لعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى، أو لقدرتها على شراء السلاح. وينطوي ذلك على معانٍ ردعية واضحة في الإقليم، وفي العلاقات بين دول مثل سورية وتركيا. وهنا يمتسي توازن القوة «مقارباً» من حيث النتيجة لـ «توازن الضعف» طالما أن لدى الجميع القدرة على إيقاع الضرر بالعدو المفترض.

د - الاعتماد المتبادل: إن الاهتمام بالعلائق غير السياسية يساعد في «حلحلة» عُقد

السياسة، بل إنه يطوّقها ويعمل على تجاوزها أو تهدئتها وفق «مبدأ الانتشار» الذي تتكرر الإشارة إليه في الدراسة، الذي يفترض أن العلاقات في مجالات، مثل المياه والإعلام والثقافة والسياحة وغيرها، قد تمثل «طوقاً» يحيط بمشكلات السياسة والأمن، ويصبح اندلاع النزاع أمراً صعباً، فضلاً على كونه أكثر تكلفةً.

٢ - عوامل التنافر

أ - الجغرافيا السياسية: إن سورية وتركيا (وغيرهما طبعاً) تتنافسان على تحديد السياسة الإقليمية، ولكن مع اختلاف الكيفية والمؤدى، إذ تنتهج سورية سياسة «فك الارتباط» أو «المانعة» مع نظام الهيمنة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة «الاندماج» فيه.

كما أدت التغيّرات الدولية إلى إعادة النظر في الأهمية الاستراتيجية للإقليم، وكانت سورية وتركيا من أكثر الدول تأثراً بها. ولذا، فإن الأمل يحدهما إلى مراجعة ميزان «القوة والمعنى» الإقليميين، ولا بد أن ذلك، مع عوامل أخرى، يزيد التنافس والتوتر (والتناقض) في الرؤى والمواقف الخاصة بالسياسة الإقليمية.

على أن المسألة الأهم من منظور الجغرافيا السياسية هي مسألة الحدود التي نوّطرها في رؤيتين:

الأولى، تفترض «تثبيت» الحدود السياسية الراهنة، وهذا يعني منع دول بعينها (سورية مثلاً) من المطالبة بأراضيها المحتلة (لواء إسكندرونة مثلاً).

والرؤية الثانية، تفترض أن تغيير الحدود مثلاً يمكن أن يتمّ، ولكن في إطار اتفاق إقليمي وبرعاية القمة الدولية، من قبيل التغيير المفترض أن تقرّه التسوية السياسية للصراع بين العرب وإسرائيل.

ولكن التوتر لا يقتصر على بعدي التاريخ والمكانة، وإنما يتعدّى ذلك إلى التداخل الديموغرافي المتضمّن في الجغرافيا السياسية للدول في مناطق التخوم، وحتى في العمق «المتبادل»، وخاصةً في المثلث العربي - التركي - الإيراني، وفي «التكوين» الديني - الثقافي، ويتأتّى عن ذلك «قلق الحدود» و«قلق الإثنيات» و«حق تقرير المصير»... إلخ.

كما أن البعد الاقتصادي للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط يمثل عنصر تنابذ نظراً إلى عدم توازن الأهمية وعدم توازن الإمكانات والأداء الاقتصادي والتنمية. وقد تأثرت السياسة الإقليمية بظاهرة «البرودولار»، إذ انشغلت الدول منذ بداية السبعينيات في صراعات تركّزت على «الريع النفطي» أكثر منها على قيم سياسية مباشرة.

ب - القومية: تشهد الظاهرة القومية تراجعاً قلقاً ومأساوياً في بعض تجلياتها، في جزء من جغرافيا المنطقة والعالم، ويمثل ذلك أحد عوامل التوتر في السياسة الإقليمية، كما يؤثر في العلاقات السورية - التركية بكيفيات عدة. وتشعر تركيا بتفوّق نسبي في المعيار القومي نظراً إلى صعوبة التضامن العربي إلى جانب سورية (في نزاعها مع تركيا)، فيما تدرك سورية

هشاشة النسيج الإثني في تركيا وقابليته للتفكك (أو للاضطراب)، سواء على أسس عرقية أو ثقافية أو مذهبية أو على أساس عدم استقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ج - القوة: لا تعكس السياسة الإقليمية بوضوح مستويات القوة لدى الدول، التي تتبنى سياسات لتحديث جيوشها بالإمداد والتصنيع أو التحالف العسكري (والسياسي) مع قوى أخرى، أو الاندماج الأمني في سياسة دولة كبرى، أو الحرص على انتهاج سياسة سلمية، و«التكيف» مع اللحظة الدولية والإقليمية الراهنة. ويترتب على الصراع من أجل القوة أعباء مادية (ومعنوية) كثيرة لا طاقة للدول بتحملها، ويؤدي ذلك إلى انتهاج سياسات تحالفية وعدائية واتباع استراتيجيات «احتواء» و«احتواء متبادل» سلمياً وعنفاً.

د - الاعتماد المتبادل: تتنافس دول الإقليم، ومنها سورية وتركيا، على «الريع النفطي» كمعونة أو استثمارات أو حتى دعم سياسي. وهنا يبدو النفط شأناً إقليمياً، ولكنه تنافسي بين الدولتين، وخاصةً نفط العراق الذي يهتم به الأتراك بكيفيتين:

الأولى هي الريع المحتمل من الاستثمار في حقوله أو مروره أو الحصول عليه بأسعار تفضيلية.

والثانية هي المخاوف من أن يؤثر الريع النفطي لأكراد العراق في «أكرادها».

وتريد سورية إعادة العلاقات الاقتصادية مع العراق، وضماناً تأهيل أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها ومدّ أنابيب جديدة. وفي هذه الحالة، فإن الخيارين السوري والتركي يتجاوزان البعد الاقتصادي حتماً.

إن تعاكس الرؤى والتصورات المتبادلة بين «العثمانية الجديدة» - و«سورية الكبرى»، أو «احتواء» سورية - و«تطويق» تركيا، أو التحالف مع إسرائيل - والتحالف مع إيران... إلخ، دفع العلاقات بين سورية وتركيا إلى: إما «التجاهل» أو «التباعد»، وبالتالي تأجيل البتّ في القضايا البينية المباشرة، وإما إثارة تلك القضايا الخلافية المباشرة، وبالتالي الدخول في سياسات «الاحتواء» و«الاحتواء المتبادل».

رابعاً: البيئة البينية

١ - عوامل التجاذب

تأسس التوتر في العلاقات بين سورية وتركيا على مسار طويل ومتراكم من السياسات العدائية التي تأسست بدورها على عدد كبير من عوامل التنافر، مثل الذاكرة التاريخية، والنزاع على الجغرافيا، والموارد المائية، والأكراد، والسياسة الإقليمية... إلخ. ولم تشهد العلاقات بين الدولتين أعمالاً عسكرية مهمة، وهذا يفسر نسبياً بعدم تحول التراكم السياسي والنفسي والتوترات البينية (الكمية)... إلخ، إلى تحولات نوعية في السياسة تؤدي إلى استخدام العنف المسلح، ومن ثم اندلاع حروب صغيرة أو كبيرة بينهما.

أ - الجغرافيا السياسية: شكّل موقع الدولتين مجالاً للتفاعل الحضاري والتنافس

السياسي والعسكري، كما أنه منح القوى التي سيطرت عليه أهمية ووزناً عالمياً خلال مراحل التاريخ المختلفة. ويبدو أن إدراك الغرب لذلك جعله يساهم بقوة في «خلق» أو «استثمار» عداوات كبيرة، وإقامة جدران من عدم الثقة. والواقع أن ذلك ليس من فعل الغرب وحده، بل يشاركه في ذلك الصنيع الثقيل والبارد، ربما بكيفية أكبر، كثير من العوامل الذاتية، أي الخاصة بالسوريين والأترك أنفسهم، فضلاً على البيئة التاريخية والموضوعية التي أحاطت بهم.

ب - الحدود: يتضمن ملف الحدود مسألتين أساسيتين: الأولى تتمثل بالنزاع على الجغرافيا في ما يخصّ لواء إسكندرونة والأراضي الأخرى التي احتلتها تركيا وضمّتها إليها خلال النصف الأول من القرن العشرين. والثانية هي التداعيات السياسية والأمنية المفترضة لـ «نفاذيتها» و«هشاشتها».

ويحافظ ملف الحدود بين الدولتين على حال من «عدم التعيين»، ولكنه لم يشهد تحولات جوهرية سلبية أو عنفية مادية، بل إن ثمة تحولات نسبية تنطوي على دلالات يمكن اعتبارها عوامل تقارب في العلاقات البينية، ذلك أن الدولتين لا تريدان - عموماً - الذهاب بعيداً في توتر و«تسخين» الملف الحدودي بما يمكن أن يؤدي إلى نزاع عسكري أو حتى تحكيم دولي.

وقد تحدث الرئيس السوري بشار الأسد عن مقارنة إيجابية للعلاقات ككل، وليس عن «حسم» نهائي للمشكلات الحدودية. وهذا يعني أن الطرفين يمكن أن يقاربا الموضوع بمنظار التواصل والتفاعل الإيجابي، وليس الفصل والانقطاع... إلخ.

ج - المياه: والحال نفسه في ما يخصّ النزاع المائي بين سورية وتركيا، ذلك أنه بقي حتى الآن في إطار دبلوماسي. وعلى الرغم من الحدة التي بدت في خطاب إحدهما أو كليهما، إلا أن الحرص على التفاهم بدا أكثر وضوحاً بين فترة وأخرى.

د - السياسة الإقليمية: تنسحب أوجه التقارب على السياسة الإقليمية، إذ على الرغم من اختلاف وتعاكس الرؤى بصدد القضايا الأساسية للمنطقة، إلا أن ثمة أوجهاً تقاربية من قبيل تأكيد تركيا، وإن لم يكن ذلك بالقوة والوضوح الكافيين، أن علاقاتها بإسرائيل ليست على حساب العرب، وإعلانها بصورة شبه مستمرة، أن السلام بين سورية وإسرائيل يجب أن يتأسس على مبادئ الشرعية الدولية، وفي إطار إقليمي شامل. كما أن اهتمام تركيا بمسألة التسوية السياسية بين سورية وإسرائيل، ودخولها على خط الوساطة بين الطرفين، مؤشرات يمكن أن تطمئن السياسة السورية.

هـ - القومية: تشترك القوميتان العربية والتركية في ظروف النشوء والتكوين، ويبدو أنهما اتسمتا منذ البداية بـ «روح رسالية» وأفق تكويني وإدماج وتكامل و«بعث». وعلى الرغم من عوامل التنافر الكثيرة على المستوى القومي، إلا أن ثمة في المقابل اتجاهات تقارب وتجاذب قد لا تكون بالقدر نفسه من الوضوح والقوة، ولكنها تفعل فعلها إيجاباً في العلاقات السورية - التركية. وقد انعكس ذلك على خطاب وسلوك سياستيهما الخارجية وعلاقاتهما الدولية وفق عددٍ من المفردات التي تتعلق بـ: المسألتين الكردية والعراقية، ومسألة التعدد الإثني، وشرعنة السياسة والدولة، والتركيز على الفرص، و«تجاهل» القضايا الخلافية.

و - القوة: قد يكون من الصعب تعيين اتجاهات تقارب وتجاذب بصدد محدد القوة والميزان العسكري بين سورية وتركيا، إلا أن الطرفين يدركان الثمن الفادح للحرب، ويعرفان - كل بحسب تجربته - العبء المركب والمتعدد الأشكال الذي يتمخض عنها. ولذا فإنهما يحاولان تداركه ما أمكن، هذا وفق الحساب الرشيد والعقلاني لصانع القرار.

وإذا كانت تركيا قد هدّدت مراراً باستخدام القوة العسكرية تجاه سورية، وخاصةً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلا أن الأخيرة اتبعت سياسة مختلفة أثبتت جدواها من حيث نتائجها، وهي شكل من أشكال «الردع» تسميه الدراسات الاستراتيجية والأمنية بـ «الردع بالتطمين» أو المصالحة والتهدئة.

كما أن الحدود التي تفرضها القمة الدولية على العمل العسكري والقيود المفروضة -

نسبياً وبشكل متفاوت ومراوغ أحياناً - على سياسات التسلح، والتعاون العسكري والأمني بين الدولتين، سواء في مجالات التدريب والتصنيع العسكري والمعلومات، أو في التنسيق الأمني في موضوع احتواء الحركة الكردية، وأيضاً احتواء الإرهاب والعنف السياسي والديني... إلخ، هي معطيات تدفع الدولتين إلى حصر (وربما تجاهل) بعض مصادر التهديد المتبادلة.

يبدو أن تركيا تشهد تحولات في
النظر السياسي جعلها أكثر
تقبلاً لـ «الهواجس» السورية
المتعلقة بقضايا المياه وإسرائيل
والسلام الإقليمي...

إن توازن الضعف (لا توازن القوة) وتوازن الهواجس والمخاوف، فضلاً على تفاوت الخبرة العسكرية، هي عوامل تساهم بفعالية في تكوين بيئة ثنائية غير مؤاتية للعمل العسكري تدفع إلى تسكين جبهات الخلاف، وهذا فعل تقارب وتجاذب بين الدولتين.

ز - الاعتماد المتبادل: إن التأمل في العلاقات السورية - التركية ربما يفضي إلى ملاحظة «الفصام» النسبي بين السياسة وغير السياسة فيها، ولعل ذلك يمثل فرضية قابلة للاختبار كظاهرة بين الدولتين، على الرغم من كونها غير «معقولة» وغير مألوفة في العلاقات الإقليمية للشرق الأوسط. ولم تقم سورية بفرض إجراءات عقابية ذات طابع اقتصادي أو مقاطعة على تركيا أو الطلب من حلفائها اتخاذ إجراءات من هذا القبيل، بل كانت تحرص في أوج الأزمات معها، على تطوير العلاقات التجارية وغيرها.

٢ - عوامل التنافر

لم تكن العلاقات بين سورية وتركيا ودّية في أي فترة من تاريخهما الدولي الحديث، وكان الشمال (تركيا) مصدر معظم الأخطار التي هدّدت سورية خلال حقبة تاريخية عديدة. وكان الجنوب (سورية) بالمقابل مصدر «الفتوح» و«الغزوات» العربية الإسلامية نحو الأناضول وآسيا الصغرى. وثمة مصادر عديدة لعدم الثقة بين الطرفين تتجدد مع المنافسات الراهنة حول الكثير من القضايا، ومن ثم فلكل أسبابه، بغض النظر عن معقوليتها، في أن يتوجّس من الآخر.

ويعتبر كل (أو معظم) مفردات العلاقات بينهما موضوعات نزاع وتوتر، فمثلاً: أمن الحدود، ولواء إسكندرونة، ومياه الأنهار الدولية، و«أنابيب السلام»، ومشروع جنوب شرقي الأناضول («الغاب» GAP)، وحزب العمال الكردستاني، والسياسة العربية، والعلاقات مع إسرائيل، وإيران، والمسألة العراقية... إلخ، هي موضوعات خلافية تسبب أزمات بينية للدولتين اللتين تتجاذبان الملفات بكيفية تؤثر سلباً في إمكانات التلاقي والحوار.

وتعتقد سورية أن تركيا مدفوعة إلى توتير العلاقات معها، وتعطيل فرص الحوار، والتنكر لمبادرات الحوار، وذلك انسجاماً مع أهداف السياسة الأمريكية (والإسرائيلية) في احتواء القوى المنافسة أو الممانعة في الإقليم. وفي المقابل، تعتقد تركيا أن سورية تعمل منفردة أو في إطار تحالف معادٍ لتركيا، على زعزعة استقرارها، وربما تقسيمها من خلال دعم السياسة الانفصالية للأكراد، وتوثيق العلاقات مع أعدائها التقليديين، مثل اليونان وقبرص وأرمينيا.

ويعيد التوتر المستمر بين تركيا وسورية الذاكرة السلبية عن التاريخ العدائي و«الدور الضاغط والتآمر الذي لعبته الحكومات التركية المتعاقبة، ضد العرب، في كل مرة خاض العرب صراعاً مع إسرائيل». ويؤدي التعاكس في لغة وسلوك السياسة بين الدولتين بشأن القضايا المشتركة إلى توتير العلاقات وتقوية عوامل التنافر والخلاف، لأن تركيا تصرّ على سياستها الإقليمية - على ما يقول وزير الخارجية الأسبق إسماعيل جيم - وهي غير مستعدة لتغييرها، في ما يخص إسرائيل مثلاً، حتى لو استاء العرب منها.

خامساً: البيئة الدولية / الوطنية: عوامل التجاذب وعوامل التنافر

١ - عوامل التجاذب

أ - الخصائص المجتمعية

(١) **تركيا:** أبدى الأتراك مقاربة اقتصادية لمشكلاتهم الداخلية، وقد أدى ذلك إلى تركيز مزيد من الاهتمام على دور السياسة الخارجية في التحديث والتنمية، إذ إنها تتأسس، وخاصةً في الجانب الاقتصادي، على مبادئ براغماتية تسمح بـ «خرق» أو «خلخلة» نسق السياسة العليا إذا ما حقق ذلك فوائد ومكاسب اقتصادية جوهرية.

(٢) **سورية:** أبدى السوريون مقاربة اقتصادية أولية لقضايا البلاد الداخلية (والخارجية)، وقد يكون ذلك، مضافاً إليه المقاربة التقنية والمعلوماتية، هو جوهر المشروع السياسي للبلاد في المرحلة المقبلة. كما قامت خلال السنوات الماضية بتغيّرات مهمة في خطاب (وبالتالي سلوك) السياسة الداخلية (والخارجية) بكيفية أبرزت المعطيات والمصالح الاقتصادية أكثر مما كان في الماضي.

ب - التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي

(١) **تركيا:** تكرر القول في ما مضى أن الدولة التركية تبنت الخيار الأمني، وليس السياسي في «التفاهم» مع الأكراد، كما حاولت - على الدوام - تصدير مشكلاتها إلى الخارج، وكانت سورية المتهم الأول بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعم المقاتلين الأكراد في صراعاتهم ضدها.

(٢) **سورية:** يمكن ملاحظة تطورين مهمين على هذا الصعيد: الأول هو الانفتاح على الاتجاهات السياسية المحلية، وإمكان إشراكها في الحياة السياسية للبلاد. والثاني هو الانفتاح على الحالة الكردية المحلية.

وأما على صعيد التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي، فإن سورية وتركيا تشهدان تغييرات نسبية لجهة القبول بالتعدد السياسي، ومن ثم الثقافي، على أن مستوى التطور القومي يبدو متقارباً نسبياً لجهة تأكيد الدولة الوطنية في سورية و«الدولة» وفق مبادئ أتاتورك في تركيا، ولكنه أكثر تبايناً في ما عدا ذلك.

ج - النظام السياسي

ينطوي مفهوم النظام السياسي على مفردات أساسية تتشابه فيه الدولتان في اثنتين منها، وهما الدور الخاص لكل من الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في إدارة البلاد.

(١) النخبة السياسية

(أ) **تركيا:** إن إرادة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية العليا تضبطان الاختلافات والخلافات الداخلية أو تبقينها في حيز سياسي محدود الفعالية، بما لا يسمح لـ «ضغط الرأي العام» والجماعات السياسية الدينية أو القومية بإنفاذ اتجاهاتها المتشددة، محلياً وخارجياً.

ويبدو أن تركيا تشهد تحولات في النظر السياسي تجعلها أكثر تقبلاً لـ «الهواجس السورية» المتعلقة بعدد من القضايا العالقة معها، مثل: المياه، وإسرائيل، والسلام الإقليمي... إلخ.

(ب) **سورية:** نشطت العملية السياسية خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٠ في إطار سياسة تهدف إلى تجديد النظام السياسي والنظر مجدداً في علاقة الحزب بالدولة، وإعادة تقييم السياسة العامة وحصيلتها خلال العقود الماضية. ولعل هذا ما يجعل سورية تتجاهل بعض القضايا الخلافية مع تركيا، كونها تشعر بأن إجراءات بناء الثقة معها تمثل حلاً مؤقتاً الآن، وهذا يحافظ على مستوى من الاعتدال والتوازن في الآمال المعقودة على سياسة التقارب معها.

(٢) المؤسسة العسكرية

يصعب تحديد المؤشرات التي تدل على دور تقاربي للمؤسسة العسكرية في العلاقات بين سورية وتركيا. وقد عرقلت الهواجس الأمنية خلال عدة سنوات إمكان تفاهم واسع بينهما، ولكنهما على صعيد السياسة العملية أبدتا حرصاً متبادلاً - ولكنه متفاوت - على النوايا الحسنة وتنكراً للأقاييل والتأويلات التي تنشر بصدد السياسات والتحالفات الخارجية للواحدة منهما

ضد الأخرى... إلخ. وعلى هذا، فإن للمؤسسة العسكرية دوراً - يكبر أو يصغر - في ميل علاقاتهما البينية إلى التقارب، على الرغم من عوامل التنافر العديدة والمؤثرة بقوة.

٢ - عوامل التنافر

يبدو أن تحليلات العلاقات بين سورية وتركيا، بالاعتماد على الأسس المحلية/الداخلية للسياسة الخارجية للواحدة تجاه الأخرى، ما تزال قليلة، كما أن بعضها (من القليل) يدور حول تركيا لجهة معرفة خبراء السياسة بالحضور القوي للقضايا الداخلية كمحدد للسياسة الخارجية، وخاصةً تجاه سورية.

أ - الخصائص المجتمعية

(١) **تركيا:** يهتم الأتراك بالبعد الاقتصادي للسياسة الخارجية، وهو ما يفهم منه أنه استخدام للسياسة الخارجية في التأثير في المزاج السياسي الداخلي للناخبين والقوى السياسية في تركيا، وكذلك استخدام لديناميات السياسة الداخلية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في التأثير في مواقف دول الجوار، مثل إيران وسورية وغيرهما.

إن سياساتها على هذا الصعيد تجعلها بحاجة إلى التقارب/التنافس مع الدول المجاورة، وفي الإقليم، ومنها سورية، على كسب معاملة تفضيلية من قبل الدول والأسواق في الإقليم، فضلاً على الاستثمار الخارجي لديها والمعونات المقدمة إليها.

(٢) **سورية:** تسعى سورية إلى «الاندماج» في الاقتصاد العالمي، ولكن بعد إجراء تغييرات جوهرية في سياستها الاقتصادية المحلية والمضي في التحديث. ولم يكن السوريون مقتنعين كثيراً بمزايا تركيا الاقتصادية والسمات التي ينسبها الأتراك إلى أنفسهم بشأن «الجسر» مع أوروبا أو فرص الاستثمار... إلخ. ويمكن ملاحظة أثر ذلك في أن السياسة السورية لا تتضمن مفردات اقتصادية بالقدر نفسه من الوضوح الذي لمفردات الأمن والحدود والمياه مثلاً.

والواقع أن تزايد المدارك الاقتصادية في العلاقات الدولية السياسية وغيرها، جعل السياسة السورية أكثر اهتماماً بالأسس المادية للعلاقات الخارجية، وهكذا أمست سورية أكثر استعداداً لملاحظة «المعنى» الاقتصادي لتركيا، ومن ثم الدخول في مناقشة مشروعات اقتصادية مشتركة... إلخ.

ب - التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي

(١) **تركيا:** لا تعترف تركيا بالتعدد الإثني فيها ما عدا الأتراك، وتمارس إلغاءً للباقي من هوياتها وانتماءات مواطنيها، ويتخذ ذلك في تركيا أشكالاً عدة، أبرزها المسألتان الكردية والمذهبية. ويؤثر ذلك في صنع سياسة داخلية وخارجية متوترة، وخاصةً تجاه سورية التي يعتبرها الأتراك مصدر عدد من الأزمات التي تعانيها بلادهم.

(٢) **سورية:** تشهد العلاقة بين الدولة والمجتمع قوامة للدولة على المجتمع و«انفصالها» عنه لجهة صنع السياسات العامة (الخارجية على نحو خاص)... إلخ. وهذا مما تتشابه فيه

الدولتان، ولكنهما تختلفان في جوانب أخرى، إذ يبدو النسيج الإثني في سورية أكثر تماسكاً، إلا أن ذلك لا يعني أن عوامل «التوتر» أو «التفجر» غير موجودة، وثمة من يقول إنها لا تحتاج إلى أكثر من «صاعق» أو سبب مباشر. والواقع أن المخاوف جدية، في الداخل والخارج، وهذا ليس مجرد تكهن.

وقد تنازعت سورية عدة تيارات سياسية كان أبرزها «القومية السورية» و«القومية العربية»، وقد نهضت سياستها منذ ستينيات القرن العشرين على أيديولوجيا حزب البعث التي تركزت على مبادئ أساسية، هي «وحدة الأمة العربية وحريتها، وشخصيتها»، وتهدف بالإجمال إلى «البعث القومي» وتحقيق «الرسالة الخالدة»... إلخ.

تتميز سورية وتركيا بنسيج إثني «متقارب»، ولكن «متماusk» لدى الأولى، و«هش» و«انقسامي» لدى الثانية. كما أن مستوى التطور القومي يتفاوت لصالح الأولى، على الرغم من أن الثانية اكتسبت تجربة تاريخية مديدة سبقت سورية بعدة عقود. ويعود ذلك ربما إلى أن كلتا الدولتين تبنت نسقاً عقيدياً قومياً «يعاكس» الآخر لجهة المدى الجغرافي والمأمول السياسي. وهذا ينعكس على طبيعة التفاعلات السياسية والكلية بين الدولتين بكيفية تنافرية.

ج - النظام السياسي

(١) **تركيا:** تشهد تركيا حياةً حزبيةً وسياسيةً نشطةً بالقياس إلى إقليم الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من (وأحياناً بسبب) الحضور المستمر للعسكر في المشهد السياسي. كما تشهد نقاشاً وجدالاً مهماً حول تجديد النظام السياسي، والحياة الحزبية، والكمالية، ودور الجيش في السياسة، والسياسة الخارجية... إلخ.

(٢) **سورية:** شهدت سورية في فترة الانتداب الفرنسي و«الحكم الوطني» حياةً حزبيةً وبرلمانية مضطربة وقاسية. وقد أدى ذلك إلى جملة اضطرابات سياسية وأمنية وانهيارات عسكرية استقرت في ما بعد على صيغة عمل سياسي «قنن» الحياة السياسية وأطرها في حزب البعث، وعدد من الأحزاب الحليفة في أعقاب «الحركة التصحيحية» (عام ١٩٧٠)، فيما عدا أحزاب أخرى عدت «غير شرعية» ومُنِعَت من العمل.

وعلى أي حال، فقد شهدت النخبة الحزبية والسياسية تجديداً نسبياً خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فتوسعت «الجهة الوطنية التقدمية» لتضم أحزاباً ومنظمات نقابية، وتشكلت أحزابٌ أخرى تعمل خارج إطار «الجهة»، وقد اعتُبر ذلك مؤشراً لتغيير وتجديد الحياة السياسية في سورية، وخاصةً أنه ترافق مع تغييرات في نخبة السياسة العليا للدولة، فضلاً على الإعداد لتغييرات في حزب البعث، والقيام بـ «حركة تصحيح جديدة» في مستوى الحزب والدولة.

إن التغيير «المفاجئ» في النظر إلى تركيا، و«السكوت» عن قضايا النزاع، لم يمهّد له، كما لم يؤطر في سياق مفهوم. ومما أثار دهشة المتلقي في سورية وخارجها الحماس الكبير الذي ظهر في الخطاب السياسي تجاه تركيا، وكيف تحوّل ١٨٠ درجة، ولكن دون إجراء أي نقد ذاتي أو مراجعة، شكلية على الأقل.

د - المؤسسة العسكرية

سوف نحدد حالتين لدور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية للدولتين: الأولى تخص تركيا، وترى أن المؤسسة العسكرية هي نخبة قرار وجماعة مصالح وأكثر، والثانية تخص سورية، وترى أن المؤسسة العسكرية هي أداة وقدرة بالدرجة الأولى.

(١) تركيا: دفعت المؤسسة العسكرية الدولة التركية إلى تبني سياسة متشددة تجاه سورية، وتحالفية مع إسرائيل والأردن بكيفية تروم التضيق على سورية، وأثارت من أجل ذلك حملة إعلامية وسياسية معادية لها في تركيا والخارج، وقد حتم ذلك إمساكها (المؤسسة العسكرية) ملف العلاقات معها بدلاً من الحكومة، ووضعت - من خلال مجلس الأمن القومي - خطاً تتضمن سلسلة إجراءات «عقابية»، سياسية واقتصادية وعسكرية، تجاهها، بدأت بالحرب الإعلامية والسياسية، وصولاً إلى عرقلة المساعي الدبلوماسية، ومحاولات سورية التوصل إلى تفاهم مشترك، وانتهاءً بالتصعيد العسكري والتهديد بالحرب.

إن البحث في موقف الجيش التركي من السياسة تجاه سورية يدلّ على أنه يتمتع بدور كبير في صنع السياسة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وخاصة تجاه الجوار، إذ يحافظ على جدول أعمال آمن وهواجس غير مبررة أو مبالغ فيها. ولا يمكن فهم ذلك إلا في إطار دوره المرتبط بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وعلاقاته التحالفية مع إسرائيل وفق استراتيجية «الاحتواء» و«الاستقواء» ليكون (لتكون تركيا) قوة إقليمية بمثابة «إمبريالية فرعية» في منطقة الشرق الأوسط.

(٢) سورية: لا بد من ملاحظة الفرق بين خطاب السياسة الخارجية وخطاب المؤسسة العسكرية في هذا الصدد، إذ إن الأخير يبدو أكثر مباشرةً وتشدداً تجاه القضايا العالقة مع تركيا، وخاصةً الجانب العسكري والاستراتيجي منها. وهو عدّ السلوك التركي، خلال عدة عقود، عدوانياً وتحالفياً (مع إسرائيل) ضد سورية، ويستهدف حصارها وثنيتها عن مواقفها المبدئية. غير أن التشدد في خطاب المؤسسة العسكرية هو فعل داخلي ضماني، أو هو مؤشرٌ فرعي يعبرٌ بكيفية هامشية عن السياسة تجاه تركيا.

سادساً: استشراف المشاهد/ السيناريوهات المستقبلية

المشهد أو السيناريو هو مجموعة من التنبؤات المحكومة (Conditional Forecasts) بتحقيق مجموعة من الشروط. وإذا كانت العلاقات بين سورية وتركيا محكومة بعوامل تجاذب وتنافر في ما يخص كل مفردة من مفرداتها، فإنه من المتصور أن تحدث تحولات بصدها بكيفية تطبع العلاقات ككل بطابعها. وعلى هذا، فإنه من المتصور أن تتشكل العلاقات السورية - التركية في واحد من المشاهد/ السيناريوهات التالية:

١ - مشهد التقارب والتجاذب بافتراض غلبة تأثير عوامل التقارب على عوامل التنافر، ويؤدي ذلك إلى تحسين العلاقات بين الدولتين، على أكثر من صعيد.

٢ - مشهد التنافر والتناوب بافتراض غلبة تأثير عوامل التنافر على عوامل

التقارب، ويؤدي ذلك إلى تدهور وتوتر في العلاقات بين الدولتين.

٣ - **مشهد الـ «بين - بين» أو اللُّجَّة** بافتراض تأرجح التجاذبات والمنافسات بين عوامل التقارب وعوامل التنافر، ويؤدي ذلك إلى تجاور وتساير الاتجاهات، فتكون تقاربية في بعض المجالات، وتنافرية في بعضها الآخر، أي استمرار العلاقات السورية - التركية في «اللُّجَّة» مركزة على اللحظة المباشرة، و«متذكرة» اللحظة التاريخية، ولكن دون التنبه كثيراً إلى المستقبل الجوّاري والتكاملي بينهما.

١ - مشهد التقارب والتجاذب

تنبني فكرة هذا المشهد على احتمال غلبة عوامل التقارب / التجاذب في المستويات العالمية والإقليمية والبيئية والداخلية، أو في بعضها أو في واحد منها على الأقل. ويمكننا أن نحدد احتمالات المستقبل بين تقارب عام في عدد مهم من الموضوعات والمجالات، وتقارب تفصيلي وتكاملي في إطار النظام الإقليمي للشرق الأوسط والمنطقة العربية.

تتجلى مؤشرات التقارب بين سورية وتركيا في القضايا المتعلقة بلواء إسكندرونة، والمياه، والمسألة الكردية، والسياسة الإقليمية والاعتماد المتبادل.

إن الطرفين يدخلان جدياً في مرحلة «تقارب» في تحديد الاستراتيجيات العامة لديهما، وخاصةً في قضايا الأمن والاقتصاد والسياسة الإقليمية. ويبدو أنهما انتقلا - بصورة أسرع مما كان متوقعاً - من إجراءات بناء الثقة إلى العمل على بناء علاقات قوية نسبياً، بالقياس إلى علاقاتهما السابقة، وثمة جهود أو آمال أكبر لتوسيع خيارات التفاعل والتعاون السياسي والاستراتيجي بينهما.

إن التفاعلات المتزايدة بين الجانبين، والحماسة البادية لديهما، لم تعط فرصاً كافية للنظر الجدي والعلمي في كثير من نقاط الاختلاف والإشكاليات التاريخية بينهما، غير أن ما يهنا هنا هو البعد التقاربي بين الجانبين، الذي ينسحب على الطبقة السياسية والمثقفين و«صناع» الرأي العام الذين يعدّون ما يجري في العلاقات بين سورية وتركيا نوعاً من «حركة تصحيحية» لمسار العلاقات بين الجانبين.

وسوف نتحدد جوانب التقارب في واحد أو أكثر من المؤشرات التالية:

أ - لواء إسكندرونة ومسألة الحدود: سوف تستمر تركيا في تأكيد «تركية» اللواء، كما ستفعل سورية في تأكيد «سوريته» أيضاً، على أن الدولتين لن تدفعا المسألة إلى حيّز العمل السياسي المباشر، وذلك لصالح مفردات وموضوعات أخرى تهّم البلدين، ولاعتقادهما أنه من المستحيل أو من الصعب تحقيق إنجاز مهم في الموضوع.

ب - المياه: ستكون المياه مصدراً للتقارب بين الدولتين، وعلى ذلك سوف تتجه تركيا إلى الاستجابة تدريجياً للمطالب المائية السورية (والعراقية)، وسوف تدخلان في مفاوضات

طويلة ومتقطعة لإقرار «اتفاق مائي» ثلاثي يجمعهما مع العراق، وقد يتم ذلك في إطار مفاوضات إقليمية.

ج - المسألة الكردية: ستتفق الدولتان على تحديد سقف الصراعات الكردية في الإقليم، وتتعهدان بالتنسيق مع دول الوجود الكردي الأخرى، ويمكن أن تعمل في البحث عن صيغة حوار وتفاهم في ما بين الدولتين، وفي ما بينهما والدول ذات الصلة، أو «التوسط» لدى الأكراد من أجل أن يتخذوا مواقف أقل تشدداً.

د - السياسة الإقليمية: ستتفق الدولتان على إعطاء بعد اتفاقي أيضاً لواحد أو أكثر من القضايا التالية: «الإسلام التركي» المتمثل بتجربة «التعايش» بين المؤسسات والنظم العلمانية والمضامين والرؤى الإسلامية أو الإسلامية. و«الإسلام الإيراني» يشكل إحدى مفردات أو إشكاليات العلاقات بين سورية وتركيا.

وعلى الرغم من احتمالات التنازع على التشكل السياسي للإقليم وهويته العامة، إلا أن سورية وتركيا ستعملان على تأكيد معطى أساسي لذلك، وهو أن «تغيب» الهوية العربية، مثلاً، لن يساهم في صنع السلام الإقليمي.

هـ - الاعتماد المتبادل: من المتوقع أن تتسع دائرة الحوار والتعاون في موضوعات «غير سياسية» تخص الاقتصاد والثقافة والإعلام... إلخ، ومن المتوقع أن تعمل معاً على استقطاب الموارد والاستثمارات في مشروعات مشتركة، والتنسيق في المنظمات والمؤتمرات الدولية المتخصصة «غير السياسية».

ولكن مشهد التقارب بين الدولتين لن يصل بسهولة إلى صيغة تحالفية مستقرة. وإذا كانت الدراسات السياسية قد قللت من احتمال اندلاع نزاع في الماضي نظراً إلى «قدم» المشكلات و«تاريخها» و«تساؤل أهميتها» لدى الطرفين، إلا أن التوترات المتعاقبة منذ نهاية الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين تدل على أن تهدة الأزمات أو «السكوت» عنها لا يعني حلها أو تلاشيها، ولكنه يدل أيضاً - بكيفية ما - على أن لدى الطرفين إرادة للتفاوض بهدف التوصل إلى تسويات سياسية، وهذا بحد ذاته يعبر عن ذهنية حوارية راغبة في التقارب مع الآخر، تشهد منذ بداية الألفية الثالثة تطوراً متسارعاً ينزع إلى الانخراط في «تحالف» مصالح تحت مظلة سياسية ذات أهداف إقليمية.

٢ - مشهد التنافر والتنازع

تنبني فكرة هذا المشهد على احتمال غلبة عوامل التنافر في المستويات العالمية والإقليمية والبيئية والداخلية، أو في بعضها، أو في واحد منها على الأقل، وخاصةً على المستوى العالمي، نظراً إلى تأثير القمة الدولية في العلاقات الراهنة واتجاهات المستقبل.

إن التطور المحتمل للعلاقات يتراوح بين توتر شديد تتاح له فرص التصعيد، وصولاً إلى اندلاع حرب قد يراود لها أن تكون صغيرة أو متوسطة، ولكنها قد تخرج عن السيطرة. وسوف تتحدد أسباب ذلك في واحد أو أكثر من الموضوعات التالية:

أ - سيكون **لواء إسكندرونة** موضوعاً للنزاع، وطالما أن سورية لا تعترف بـ «شرعية» سلخه عنها (منذ عام ١٩٣٩)، وتظهره ضمن الخريطة الرسمية والمناهج المدرسية والتعليمية، فإن تركيا ستحاول إبراز ذلك كمسألة خلافية وموضوع نزاع.

ب - ستبدو سورية **أكثر اهتماماً** بالمطالبة باللواء، خاصةً مع احتمال إتمام أو تقدم التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل، وستبدي تركيزاً أكبر على إدارة السياسة مع تركيا من خلال فك الارتباط بين مختلف ملفات السياسة البينية معها خاصةً. وقد تبين ذلك من اتفاق أضنة الأخير الذي تمخّص عن أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إذ لم يتضمن أية إشارة إلى مسألة لواء إسكندرونة، على عكس ما طالبت تركيا في البداية.

ج - ستكون **قضية المياه** موضوعاً للنزاع، ولعلها الأكثر إلحاحاً في جدول أعمال سورية التي تعتقد أن ترسيخ علاقات تركيا مع إسرائيل هو استئطالة أخرى في مواجهة السياسة السورية التي يمكن أن تركز جهدها في موضوع المياه بكيفية فعالة وحساسة أكثر مما تفعل حتى الآن.

د - ستكون **المسألة الكردية** موضوعاً لتوتر شديد أو نزاع عسكري محتمل، وذلك في واحد من الأوجه التالية: عودة تركيا إلى فتح ملف الأمن (الكرد) مع سورية، وطرحها شروطاً أو مطالباتها بإجراءات أمنية لا توافق عليها سورية، أو تدخّل تركيا في شمال العراق، إثر تنفيذ مشروع مقترح لتقسيم العراق، أو كإجراء عسكري لـ «احتواء» نزاع محلي أو تكوين دولتي كردي هناك، أو التنافس بين الدولتين في إطار الاستقطاب الإقليمي في «كردستان العراق».

هـ - ستكون **السياسة الإقليمية** موضوعاً لنزاع (أو توتر) عسكري بين الدولتين، ولكن في إطار التحالفات والتحالفات المضادة والمنظومات الأمنية المتشكلة ضمناً والمقترحة علناً. ويمكن أن يتركز النزاع حول واحدة أو أكثر من القضايا التالية:

- **الإسلام السياسي**: إن لسورية علاقات حسنة مع جماعات الأسلمة تلك، نظراً إلى تقارب المواقف حول عدد من مفردات السياسة، مثل: «التسوية» مع إسرائيل، والعلاقة مع الغرب، والهوية الثقافية والحضارية للمنطقة، وتحديات العولمة و«التغريب»... إلخ، وهو ما قد يحقق حالين تنافريين لها مقابل تركيا، على الرغم من تزايد التأييد الاجتماعي للأسلمة لدى الأخيرة، ببروز حزب العدالة والتنمية من التيار الإسلامي المعتدل:

الأول هو إمكان الضغط عليها، أو على نمط محدد من سياساتها الإقليمية، كالعلاقة مع الغرب وإسرائيل، بتوسط الرأي العام الإسلامي حتى في الوسط التركي، وخاصةً في ما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل وارتباطها بالغرب.

والحال **الثاني** هو اعتبار تركيا لها (لسورية) كواحدةً من الدول التي يجب «احتواؤها» من قبل السياسة الأمريكية (والإسرائيلية والتركية) في المنطقة، خاصةً من زيادة الربط «الموضوعي» بين سورية ونمط من الإسلام السياسي المناهض للسيطرة الأمريكية والسياسة الإسرائيلية وسياسات «الاعتدال» لعدد من الدول العربية والإسلامية.

– «الإسلام التركي» و«الإسلام الإيراني»: ويبدو أن ثمة احتمالاً لتنازع أو منافسة من نوع آخر في المنطقة، تكون لها استطلاعات إقليمية ودولية. وهذا بالضبط ما يمكن أن يشكّل عامل إعاقة أو تهديد للتفاعلات بين الدولتين، في حال اندرج الأتراك في مقولات واستراتيجيات «الاحتواء المذهبي»، وخاصةً أن سورية، تشكّل – على ما يقول أصحاب تلك الاستراتيجيات – أحد محددات «الهلال» المفترض، و«هدفاً» للمنافسات الإقليمية بين محورين: الأول للاعتدال («السني»)، والآخر للتطرف («الشيوعي»).

– إن التنازع على هوية الإقليم قد يمثل واحدةً من قضايا التنافر بين سورية وتركيا، خاصةً مع انهماك تركيا – حتى في ظل حكومة يترأسها حزب إسلامي هو حزب العدالة والتنمية – في صوغ مشروع الشرق الأوسط «الكبير»، المشروع الذي تجهد سورية لمعارضته، وهو ما يحقق لها نقطتين مقابل تركيا، هما:

الأولى هي التمسك بالقومية العربية التي عدّتها تركيا خلال عدة عقود أيديولوجيا «معادية» أو «منافسة»، ومن ثم فقد عدّت الهوية القومية للمنطقة عامل «تهديد»، وكان الجهد السابق هو التشكّل الدولتي أو الهوية الدولية، وليس القومية العابرة للدولة.

والثانية هي الوقوف في وجه المشروع التركي الرامي إلى إعادة تشكيل المنطقة بهدف كسب نفوذ ومكانة إقليميين على حسابها.

وثمة قضايا خلافية أخرى عديدة، مثل التبادل التجاري و«التنافس» على استقطاب الاستثمارات والتسهيلات الاقتصادية في العراق ودول الخليج العربية... إلخ، غير أن ذلك لن يمنع الدولتين من الاتفاق على عدد من مفردات التعاون، من قبيل زيادة التبادل التجاري والنقل والسياحة، وتصدير أو تمرير الغاز، والربط الكهربائي... إلخ، وهي مفردات قابلة للتطوير لولا تأثرها بالبيئة الإقليمية غير المستقرة التي تحيطها جميعاً.

يتحدّد مستقبل العلاقات السورية – التركية من خلال المفردات السابقة (وهي مفردات إجمالية، وليست تفصيلية) التي تنطوي على إمكان نشوب نزاع مسلح قد تصعب السيطرة عليه. ولكن مع افتراض استمرار الإرادة السياسية للأطراف في ضبط تطورات العلاقات البينية، واستمرار تدخل قوى التغلغل الخارجي، فإن إمكانات التعامل الرشيد يمكن أن تقتلص إلى أدنى مستوى، على عكس ما هو متوقع.

إن الحرب المفترضة هي إمكان أو احتمال وارد لتطور العلاقات في المشهد التنافري، سوف تتميز بعمل عسكري مضطرب وقلق، ذلك أن الدولتين لم تختبرا القوة البينية، كما أنهما لا تتوقعان مدى التأييد العالمي والمحلي للفعل العسكري المتبادل.

ويبدو أن تركيا اهتمت بخيار الحرب أو العمل العسكري، فيما «تجاهلته» سورية، ولكن مع افتراض أن الأخيرة قد تضطر إلى استخدام أسلحة «غير تقليدية» إذا باغتها هجوم تركي كبير، نظراً إلى عدم وجود قوات عسكرية تقليدية في شمال البلاد، فضلاً على يقينها بأن الجيش التركي لا يملك خبرة قتالية مهمة، كما أنه «فشل طويلاً» في مهماته ضد المقاتلين الأكراد من حزب العمال الكردستاني الذي شنّ خلال سنوات عديدة حرب «عصابات» في مناطق واسعة من تركيا.

ولذا، فقد يكون من الأيسر على جيش ذي خبرة طويلة في الصراع الإقليمي أن يواجه جيشاً قلقاً يهجم بالسياسة الداخلية والحفاظ على النظام السياسي للدولة، ويهتم بها أكثر من اهتمامه بالوظائف والمهام الأمنية (الأساسية)، حتى لو كان في حلف الناتو، ولديه صلات قوية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

٣ - مشهد الـ «بين - بين» أو «اللجة»

تناولت الفقرات السابقة تحديد الملامح والآفاق المستقبلية للعلاقات السورية - التركية في مشهدين أحدهما تقاربي/تجاذبي، والآخر تنافري/تنابذي. ويبقى البحث في الملامح المحتملة لمشهد ثالث هو مشهد الـ «بين - بين»، الواسطي أو اللُّجِّي، ويُعتبر امتداداً لما درجت عليه العلاقات خلال عدة عقود، مع اختلافات نسبية في بعض المفردات. وهذا أمر طبيعي لأننا إزاء وضع يتسم بالاحتمالية و«عدم اليقين»، خاصةً مع تحديدنا لـ مفهوم «التناذب - التجاذب» الذي جعل من الظواهر السياسية موضوعاً مستمراً للتأمل وإعادة التعريف، بكيفية تجعلها تتجه في غير اتجاه، وتؤدي غير هدف، وتعطي غير معنى، مع كل مؤشر أو حدث أو اختبار. ولكن تحديد وتفسير الظاهرة السياسية في الشرق الأوسط والتنبؤ بتحولاتها المستقبلية يبقى رهناً بتدخل أطراف أخرى، وبمدارك نخبة صنع السياسة والرأي العام... إلخ.

يمكن توصيف مستقبل العلاقات السورية - التركية بأنه علاقات «حرب باردة» أو «منافسة حارة» تتخللها تجاذبات براغماتية.

يتأسس المشهد على افتراض تأرجح التجاذبات والمنافسات بين عوامل التقارب وعوامل التنافر، العلنية والضمنية، ويؤدي ذلك إلى تجاور وتساير عوامل إيجابية في بعض المجالات (المعلنة)، ومتوترة في بعضها الآخر (غير المعلن)، أي استمرار العلاقات البينية في «اللجة» مركزةً على اللحظة المباشرة ومتذكرة اللحظة التاريخية والعوامل الضمنية، وخاصةً مصادر التهديد الفعلية والمفترضة لعلاقات التقارب بينهما. وهنا يصبح من الضروري توضيح مسألتين مهمتين: الأولى تخص دور الأطراف الثالثة، أو ما سميناه سابقاً بـ «الاخترق» أو «التغلغل»، والثانية تخص مفهوم «اللجة».

يمكننا بعد ذلك أن نحدد مستقبل العلاقات السورية - التركية في حالة عامة، هي «حرب باردة» أو «منافسة حارة» تتخللها تجاذبات براغماتية تحدّ من اتخاذها شكلاً متطرفاً. فإذا ما اشتد التوتر تقصره طبيعة تطور العلاقات الجاذبة عن الحرب والمواجهة، وإذا ما ازدادت مبادرات التقارب - بفعل عوامل كثيرة - فإن أقصى ما تصل إليه هو تحقيق علاقات فيها هواجس ومنافسات ذات طابع سياسي، وقد تتسبب بانتكاسة تصل إلى درجة القطيعة، طالما أن تطور العلاقات لم يتأسس على معالجة مستقرة للقضايا الخلافية، كما أن التقارب الحاصل لم ينسجم كثيراً مع تطورات البيئة الإقليمية والدولية. وسوف يتحدد ذلك في واحد أو أكثر من المؤشرات /الموضوعات التالية:

أ - ستكون مسألة الحدود والجغرافيا السياسية موضوعاً ذا وجهين، اتفاقي وخلافي، وذلك بالكيفيتين التاليتين:

- سوف تحقق سورية وتركيا مزيداً من التفاهم بخصوص عدد من المسائل الأمنية، كنفاذية الحدود بشأن المعارضين السياسيين والمقاتلين.

- وفي المقابل، يبقى لواء إسكندرونة والأراضي الأخرى العائدة تاريخياً إلى سورية مشكلة بين تجلٍ وكمون. وليس من المتوقع أن تثير سورية موضوع اللواء في المستقبل القريب.

ويمكن أن تطرأ على ملف المياه بين سورية وتركيا تطورات مهمة. وقد كانت مسألة الحدود (أمنياً، وليس جغرافياً) في مقدمة أولويات جدول الأعمال التركي تجاه سورية. وفي المقابل، كانت مسألة المياه في مقدمة جدول الأعمال السوري تجاه تركيا. ولذا، فقد ارتبطت المسألتان بكيفية جادة، وإن لم تكن «موضوعية»، على أن دعوات فك الارتباط بينهما لم تكن تعبر عن إرادة فعلية، وخاصة من جهة تركيا.

تمرر تركيا عملياً كميات «مناسبة» من المياه، ولكنها حتى الآن تتجاهل المطالب بالتأطير القانوني للموضوع. وأما سورية فتصرّ على حلّ المسألة في إطار قواعد القانون الدولي والاتفاقات الدولية الخاصة باستخدام مجاري الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية، ولن تقبل بالمفهوم الإقليمي لإدارة موارد المياه بالصيغة المطروحة تركيا وإسرائيلياً. ولكن ليس من المتوقع أن يعود التوتر بالصيغ السجالية السابقة، طالما أن تطور العلاقات البينية تجاوزت الكثير من نقاط الخلاف والتأزم.

ب - وعُدّت المسألة الكردية موضوعاً دائماً في السياسة السورية - التركية، وقد طرأت تحولات عديدة خلال عقود، وحتى العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩، حيث اعترف الأتراك بأن المشكل الكردي مع سورية قد انتهى، غير أن الشكوك ما تزال لدى دولة مبنية على الهواجس والمخاوف. وسيكون الشأن الكردي موضوعاً هو الآخر ذا كيفيتين، اتفاقية وخلافية:

- يعترف الأتراك بـ «انتهاء» المشكلة الكردية مع سورية، وهذا ما يعدّونه «انتصاراً» كبيراً.

- وفي مقابل الوجه الاتفاقي ثمة أوجه خلافية يمكن أن تبقى موضع نزاع بين الطرفين، ومن أبرزها أن العلاقة لم تسوّ كلياً بين سورية والأكراد.

وتحافظ سورية على علاقات وثيقة بأكراد العراق (وربما أكراد الشتات)، وهو ما قد تفسره تركيا (وغيرها) بأنه تمسك بأوراق سياسية في إقليم كردستان وتخومها الشمالية مع تركيا والعراق وإيران. وطالما أن تجاذبات المسألة الكردية واسعة الطيف، فإنه من المتوقع أن يستمر التنافس والاستقطاب في كردستان، وقد يتخذ ذلك شكلاً متوتراً وعنيفاً إذا ما تدخلت تركيا في شمال العراق بكيفية دائمة أو إذا ما قررت ضم الإقليم الكردي العراقي إليها.

ج - في السياسة الإقليمية التي تُعدّ إطاراً شاملاً تقريباً لمفردات التقارب والتنافر (التنافر أكثر) في العلاقات بين سورية وتركيا، تتجه الأطراف - بفعل العولة والاقلمة - إلى إعادة تعريف السياسة بما يساهم في تشكيل العلاقات البينية على نحو يمكن تحديده وفق

المشهد الإسقاطي بشكل اتفاقي أو خلافي، أو إبقاؤه غير محدد (عدم تعيين)، وذلك في واحدة أو أكثر من القضايا التالية:

– **الإسلام السياسي:** كان تولى حزب العدالة والتنمية رأس المؤسسات الكبرى (الجمعية الوطنية ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية) بمثابة «نقطة تحول» في العلاقات الإسلامية – العلمانية، ومن ثم في طبيعة المنافسات الداخلية في تركيا، بصورة جعلت الأسلمة أكثر قابلية للتموضع في النظام السياسي والتأثير في العلاقات الخارجية للدولة. ولكن ذلك التغيير، على أهميته، لم يغيّر كثيراً من التزامات تركيا في مكافحة «الإرهاب».

سعت السياسة السورية إلى تأكيد أن «خالفاتها» الإقليمية توازن بين جناحين قويين، هما تركيا وإيران، مع تركيز على الأول كبعد استراتيجي.

ولا تشكل الظاهرة الإسلامية عموماً هاجساً لدى السوريين، بل إنها كظاهرة إقليمية (وعالمية) تتوافق نسبياً مع جدول أعمال السياسة السورية في عدة مفردات على الصعيد الخارجي، وخاصة المقاومة ومعارضة المشروع الأمريكي للمنطقة... إلخ، كما مثلت عامل ضغط نسبياً على تركيا بصدد تحالفها مع إسرائيل.

– **الموارد (النفط والمياه) والمسألة العراقية:** وقد يتركز التنافس الإقليمي في بعض جوانبه على الموارد والاستثمارات والمعونات، وفي المقدمة موردان أساسيان، هما النفط والمياه. وإذا كان بالإمكان تحييد عنصر النفط قليلاً، فلأنه يرتبط بكيفية فرعية بالسياسة تجاه العراق، وإعادة تصدير نفطه عبر سورية. وأما المياه، فستكون مشكلة المشاكل نظراً إلى الاحتياجات المائية الكبيرة لسورية (والعراق) والطموحات المائية الكبيرة لدى الأتراك. وإذا كان من الصعب التوصل إلى اتفاق مشترك حول المياه، إلا أن ثمة مداخل أولية لذلك، يمكن أن تبدأ بموافقة سورية على مشروع «أنابيب السلام»، ولكن بعدما يتم الاتفاق على توزيع متوازن لمياه دجلة والفرات بين سورية والعراق وتركيا.

يتحدد مستقبل العلاقات بين سورية وتركيا بتوسط المفردات التي ذُكرت في هذا المشهد الاتجاهي/الإسقاطي، وهي نفسها في عموم المشاهد السابقة، إذ تؤكد دوماً، على ما سبق وذكرنا، أن كل ظاهرة سياسية بين الدولتين تنطوي على بعدين تجاذبي – تنافري. ومن المؤكد أن يكون للبيئة الإقليمية المخترقة وغير المستقرة دور مهم في إقرار الوزن النسبي لتأثير كل مفردة من مفردات جدول الأعمال المشترك للدولتين في تحديد الملامح العامة والآفاق المستقبلية للعلاقات السورية – التركية.

سابعاً: «نقطة تحول» أم «رهان تاريخي»؟

نشط الجدل حول اتجاهات السياسة الخارجية التركية، وهل أنها تتشكل شرقاً بكيفية تعني «تحولها» وتغيير «براديجمها» بفعل عوامل داخلية، مثل الميل نحو «العثماني» و«الأسلمة»، أو بفعل عوامل خارجية، مثل الإحباط من «بطء» أو «فشل» مسارها الأوروبي... إلخ؟ والواقع

أن ملاحظة اتجاهات الرأي العام في تركيا نحو القضايا الإقليمية، وخاصة القضية الفلسطينية، والعلاقة مع سورية، ومستقبل العراق... إلخ، تشير تحليلياً إلى «التأثير الإيجابي» لتجربة الإسلام السياسي، وفواعل الهوية المشرقية أو العثمانية (وربما الطورانية)، في مدارك صنع السياسة الخارجية لتركيا خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.

● صدمة الحرب على غزة

لقد شكّلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إحدى الذرائع التعبيرية، وإحدى نقاط الفرز للمواقف في السياسة الإقليمية (والعالمية). ويكتسب الموضوع حساسية، خاصة في البعد الإقليمي في وجهه التركي هذه المرة، بعدما كان الوجه الإيراني أكثر حضوراً في دينامياته المباشرة والضمنية.

أ - «التباس جماعي»؟

وقد تلقى الفضاء العربي والإسلامي الموقف التركي من الحرب على غزة بقدر كبير من الأمل، وعوّل عليه بدرجة كبيرة، ولكنه - على ما يبدو - خفّف لاحقاً من سقف توقعاته السابقة، نظراً إلى إدراكه لحدود وقيود العمل السياسي في تركيا، داخلياً وخارجياً.

وقد يحيل ذلك في الوقت نفسه إلى ما يمكن أن نسميه «التباساً جماعياً» في فهم الموقف، حتى لو كان ينفّث على قراءة قريبة من دوافع واتجاهات الشارع في تركيا، التي ربما أرادت الحكومة أن تستجيب لها خطابياً أولاً، وقد تكون ثمة محاولات في الطبقة السياسية لفعل شيء آخر على هذا الصعيد.

ب - «رهان تاريخي»؟

سعت السياسة السورية إلى التأكيد أن «تحالفاتها» الإقليمية توازن بين جناحين قويين، هما إيران وتركيا، «يرفعانها» ويدعمان بكيفية أو أخرى توجهاتها الخارجية، وإن بصورة غير متطابقة. والواقع أن السياسة التركية بشأن أحداث غزة شكّلت «فسحة» مهمة للدبلوماسية السورية، التي تجاوزت من خلالها النمطية العامة التي حاول «محور الاعتدال» أن يؤطرها بها تحت مسمى «محور التطرف». وها هي تركيا تشاركها بعض مفردات رؤيتها للمسألة الفلسطينية والتسوية السياسية مع إسرائيل... إلخ، أكثر مما كانت في الماضي.

وإذا لم يشكّل ذلك تطوراً حاسماً أو «نقطة تحول» كبرى في السياسة الإقليمية لتركيا، فإن ما دعوانه «التباساً جماعياً» قد يتحول إلى «رهان تاريخي» في داخل تركيا وخارجها، وبصورة خاصة لدى السياسة العربية، وبالأخص السورية، التي تركّز على تركيا كـ «بعد استراتيجي» وتعدّ علاقاتها معها «نموذجاً للعلاقات بين الدول».

لقد شكَّلت تطورات السياسة بين سورية وتركيا «نقطة تحول» أو «نقطة رهان» مفتوحة على احتمالات هي معقد أمل الجانبين، وهو أمر يجب أن يحفِّزَ «الإرادة على التفاؤل» - بتعبير غرامشي - وإن إرادة المستقبل بين سورية وتركيا، على الرغم من التطورات التي طرأت عليها، تبقى ، بحكم عدم الاستقرار المحلي والإقليمي وطبيعة التدخل الخارجي، في حيِّز التطور القابل للارتكاس، ما لم تُؤسَّس على التغيير والتجديد في النظر إلى الآخر وتفهمه والتفاعل معه، وقد يمثل البحث العلمي خطوة ضرورية في هذا الاتجاه □

صدر حديثاً

مبادئ العمارة الإسلامية وتحولاتها المعاصرة قراءة تحليلية في الشكل

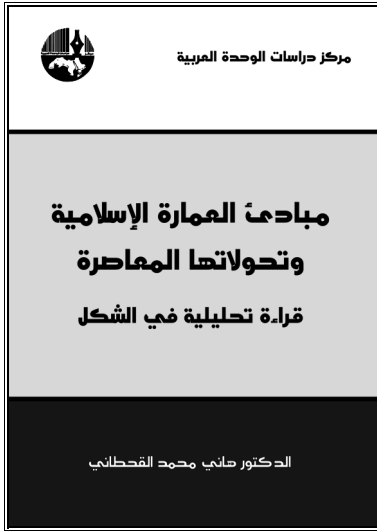
د. هاني محمد القحطاني

العمارة الإسلامية هي التجسيد المادي الأبرز للحضارة الإسلامية. وهذا الكتاب دراسة معمارية، ضمن مناهج حديثة، تأخذ في أهدافها محاولة فهم هذه العمارة الإسلامية والانتقال بها إلى آفاق جديدة كلية من الفهم والممارسة.

أما المنهج المتبع في تأليف الكتاب فيضع (فيه المؤلف) نصب عينيه، أن العمارة بناء ذو شكل ثلاثي الأبعاد، بُني ضمن سياقات تاريخية وجغرافية وثقافية متنوعة، ولأغراض محددة، وبمواد بناء، وأساليب إنشاء معيّنة.

ويعكس الشكل العام للعمارة الإسلامية بمختلف صورها وتجلياتها، كما يرى المؤلف، هذه العوامل مجتمعة. ولذلك فإن تحليل الشكل المعماري يُفضي، بالضرورة، إلى فهم السياقات المختلفة التي بُنيت هذه العمارة في كنفها.

وبالإضافة إلى القِيَم المعرفية المتوخاة من تحليل هذه العمارة، تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد قاعدة معرفية صلبة للمهندسين المعماريين المعاصرين في محاولتهم الارتقاء بالبيئة العمرانية المعاصرة.



٥٧٦ صفحة

الثمن: ٢٢ دولاراً

أو ما يعادلها